

ارتباط المصطلح النحوي بدلالته المحورية: دراسة تطبيقية على مصطلح "محضة"

The association of the grammatical term with its central significance: An applied study on the term "Pure" "Mahda"

د. منال عبداللطيف أحمد العرفج Dr. Manal Abdullatif A. Alarfaj

قسم اللغة العربية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الأحساء، المملكة العربية السعودية

Department of Arabic Language, College of Sharia and Islamic Studies –
El-Ahsa, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, Al-Ahsa, Saudi Arabia

المؤلف المرسل: د. منال عبداللطيف أحمد العرفج Dr. Manal Abdullatif Ahmed Alarfaj

الإيميل: al-arfaj-m@hotmail.com

تاريخ الاستلام: اليوم / الشهر / السنة تاريخ القبول: اليوم / الشهر / السنة

ملخص:

هدف البحث إلى دراسة العلاقات الدلالية المؤثرة في بناء المفاهيم النحوية ووضع مصطلحاتها؛ من خلال الوقوف على ارتباط المصطلح النحوي "محضة" بدلالته المحورية، لكشف الصلات الدلالية المرتبطة بالمصطلحات النحوية، في دراسة تطبيقية على كتب التراث النحوي. وجاء البحث في مقدمة وتمهيد ومبحثين: تناول التمهيد التعريف بمصطلحات الدراسة. وتضمن البحث مبحثين: المبحث الأول: ارتباط مصطلح "محضة" بدلالته المحورية في كتب النحاة. والمبحث الثاني: معي كلمة "محضة" بمعناها اللغوي في كتب النحاة. وتوصل البحث إلى عدة نتائج؛ أهمها: أن دلالة الخلو هي الدلالة المحورية لمصطلح "محضة"، وأن الدلالة المحورية لمصطلح "محضة" وردت في باب الإضافة، وباب الصفة أو النعت، وباب النكرة والمعرفة، وأن كلمة "محضة" جاءت بدلالاتها اللغوية في مواضع متنوعة في كتب النحاة؛ ومنها إطلاق لفظ "محضة" في وصف الحركات والحروف. كلمات مفتاحية: المصطلحات النحوية، التراث اللغوي، الدلالة الهامشية، التعريفات اللغوية.

Abstract:

The study aimed to study the semantic relations affecting the construction of grammatical concepts and the development of their terms. By standing on the association of the grammatical term "Pure" "Mahda" with its pivotal significance, To reveal the semantic connections associated with grammatical terms, in an applied study on grammatical heritage books. The study included two topics: The first topic: the link between the term "Pure" "Mahda" and its pivotal significance in the grammarians' books. The second topic: the advent of the word "Pure" "Mahda" in its linguistic meaning in the books of grammarians. The study reached several results; The most important of them: that the significance of purity is the central significance of the term "Pure" "Mahda", and that the pivotal significance of the term "Pure" "Mahda" came in the chapter on addition, the chapter on adjectives, and the chapter on indefiniteness, and that the word "Pure" "Mahda" came with its linguistic connotation in various places in the books of grammarians; Including the use of the word "Pure" "Mahda" in describing movements and letters. The study recommended addressing other grammatical terms in their positions and appearances from the linguistic heritage books.

Keywords: Grammatical terms, Language definitions, Linguistic heritage, Marginal significance.

المقدمة:

مر المصطلح النحوي بمراحل متعددة حتى وصل إلى مرحلة النضج، فقد بدأ مع نشأة النحو في صورة يكتنفها بعض الغموض أحيانا، وأحيانا أخرى يأتي بصورة تفتقر إلى الشرح والتوضيح.

لكل علم مصطلحاته المتفق عليها بين أهله، وللمصطلح أثر كبير في فهم معطيات كل علم وفك أسرار، وقد حظي المصطلح النحوي باهتمام اللغويين قديما وحديثا؛ إذ إن تعليم المصطلحات النحوية يرتبط ارتباطا وثيقا بفهم أبواب النحو وتفرعاته، وهو البوابة التي يلج منها المختص إلى علمه، فلا يمكن فهم القاعدة النحوية إلا بعد معرفة الحدود الدقيقة للمصطلح النحوي.

ولسنا هنا بصدد الحديث عن نشأة المصطلح النحوي، فإن ذلك مذكور في موضعه من الدراسات التي خُصصت له؛ ومنها دراسة عوض القوزي "المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري"⁽¹⁾.

وتظهر أهمية البحث الحالي في كونه أول دراسة نحوية متخصصة -في حدود علم الباحثة- تتضمن استقراء لمواضع المصطلح النحوي "محضة" الموجود في باب الإضافة

(الإضافة المحضة)، وفي غيره من الأبواب والمباحث النحوية، منذ بداية التأسيس لعلم النحو؛ بداية من كتاب سيبويه وانتهاء بحاشية الصبان على شرح الأشموني. وتتمثل إشكالية البحث في السؤال الرئيس الآتي: ما مدى ارتباط المصطلح النحوي "محضة" بدلالته المحورية؟

ومن أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بالمصطلح النحوي دراسة تامر عبد الحميد محي الدين أنيس، بعنوان "المصطلح النحوي وإشكالات العلاقة بين الدال والمدلول"، ودراسة أحمد خضير عباس، وخالد حوير الشمس، بعنوان "المصطلح النحوي: دراسة في علة التسمية"، ودراسة عبد الحميد النوري عبدالواحد، بعنوان "قراءة في المصطلح النحوي العربي"، ودراسة صابر حامد عبدالكريم، بعنوان "المصطلح النحوي: تعدد المدلول والمقابل"، ودراسة عبدالمهدي هاشم حسين الجراح، بعنوان "المصطلح النحوي النصي في التراث النحوي العربي: رصد وبيان"، ودراسة هدى ناجي عبيد البديري، بعنوان "تفسير المصطلح النحوي: دراسة في علة التسمية"، ودراسة طارق بومود، بعنوان "أثر العلاقات الدلالية في تشكّل المصطلح النحويّ عند سيبويه".

وقد تنوعت أهداف هذه الدراسات وإجراءاتها البحثية، ومناهجها العلمية، وخطتها الموضوعية؛ فشملت أحياناً: دراسة العلاقات الدلالية المؤثرة في بناء المفاهيم النحوية من خلال استحضار آليات لسانية لمقاربة القضايا المصطلحية في شقّها الدلاليّ عبّر إعادة توظيف مفاهيم (المجاز المصطلحي) و(المشترك المصطلحي) و(الترادف المصطلحي) على صعيد البنية اللفظية.. وأحياناً: إبراز موقع المنجزات للغوية القديمة من المنجزات اللغوية المعاصرة، وعرضها على المرتكزات والخطوط العريضة لنظرية "نحو النص"، كما هدفت بعض هذه الدراسات إلى استعراض موضوع علة تسمية المصطلح النحوي.

أما البحث الحالي فقد جاءت بهدف دراسة العلاقات الدلالية المؤثرة في بناء المفاهيم النحوية ووضع مصطلحاتها؛ من خلال الوقوف على ارتباط المصطلح النحوي "محضة" بدلالته المحورية؟ لكشف الصلّات الدلالية المرتبطة بالمصطلحات النحوية، في دراسة تطبيقية على كتب التراث النحوي.

وقد جاء البحث الحالي تحت عنوان (ارتباط المصطلح النحوي بدلالته المحورية: دراسة تطبيقية على مصطلح "محضة") معتمدة على المنهج الاستقرائي التحليلي -ملاءمته لأهداف البحث- بما يتضمنه من تفسير ونقد واستنباط، من خلال ذكر النص المتضمن مصطلح "محضة"، مع ربط ذلك بدلالة السياق في النصوص النحوية التراثية بما لها من قيمة كبيرة تتمثل في كونها مشبعة بأبعاد معرفية ونظرية بحاجة إلى معرفة واستكشاف. وجاء البحث في مقدمة وتمهيد ومبحثين: تحدثت المقدمة عن المشكلة البحثية، وهدف البحث، وأهميته، وإجراءاته، والدراسات السابقة. وتناول التمهيد التعريف بمصطلحات الدراسة. وختم البحث بالنتائج والتوصيات وقائمة المراجع.

وتضمن البحث مبحثين: جاء المبحث الأول تحت عنوان: ارتباط مصطلح "محضة" بدلالته المحورية في كتب النحاة، تناول البحث فيه كلمة محضة من جهة الاصطلاح، مع استقراء مواضعها في كتب النحاة استقراء ناقصا. وجاء المبحث الثاني تحت عنوان: مجيء كلمة "محضة" بمعناها اللغوي في كتب النحاة. وقد خصص البحث هذا المبحث لاستقراء المواضع الأخرى التي جاءت فيها كلمة "محضة" بمعناها اللغوي.

وقد عدل البحث عن منهج الاستقراء التام إلى منهج الاستقراء الناقص، بانتقاء واختيار نماذج بعينها، لأن هذه الدراسة إنما هي دراسة تطبيقية على مصطلح "محضة" لبيان ارتباط المصطلح النحوي بدلالته المحورية؛ والاستقراء التام لمواضع هذا المصطلح في كتب التراث النحوي يحتاج إلى جهود جماعية تضطلع بها المؤسسات لا الأفراد، ومن ثم جاءت فكرة هذا البحث لعرض نماذج متنوعة مختارة تلائم عدد صفحات البحث، وتطرح جهداً بحثياً يعالج المشكلة البحثية؛ وفق الخطة الآتية:

خطة تقسيم البحث

- التمهيد: التعريف بمصطلحات البحث.
- المبحث الأول: ارتباط مصطلح "محضة" بدلالته المحورية في كتب النحاة.
- المبحث الثاني: مجيء كلمة "محضة" بمعناها اللغوي في كتب النحاة.
- الخاتمة.

التمهيد: التعريف بمصطلحات البحث المصطلح:

"المصطلح" لغة: كلمة "مصطلح" مأخوذة من مادة (ص ل ح) التي تدل على التصالح والتوافق⁽²⁾. ولفظ "المصطلح" إما أن يكون مصدراً ميمياً، أو يكون اسم مفعول، على تقدير حذف الجار والمجرور بعده تخفيفاً، وكان حقه أن يقال "مصطلح عليه".

"المصطلح" اصطلاحاً: يُعرف البحث الحالي "المصطلح" بأنه: لفظ يشير إلى معنى متفق عليه بين أهل فن أو علم أو صناعة أو عمل، ويكثر الاصطلاح على المعاني التي يشيع تكرارها على ألسنتهم، بهدف تيسير التعبير والفهم بينهم.

الدلالة:

الدلالة لغة: مصدر الفعل دلّ يدلُّ، وهو يدور حول إبانة الشيء بأمانة تتعلّمها، تقول: دلّْتُ فلاناً على الطريق. دلالة ودلالة ودُلولة والفتح أعلى. والدليل: الأمانة في الشيء، وما يُستدلُّ به والدليل: الدالُّ⁽³⁾.

والدلالة اصطلاحاً: فرع من علم اللغة يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادراً على حمل المعنى. وهذا الرمز قد يكون علامة على طريق أو إشارة بيد أو كلمة أو جملة، فهو رمز لغوي أحياناً وغير لغوي أحياناً أخرى⁽⁴⁾.

والدلالة المحورية (ويطلق عليها أيضاً: الدلالة المركزية) لجذر ما -كما عرفها عبد الكريم جبل- هي المعنى الذي يتحقق تحققاً علمياً في كل الاستعمالات المصوغة من هذا الجذر⁽⁵⁾. والباحثة تتفق مع هذا التعريف.

والدلالة المغايرة للدلالة المحورية تسمى الدلالة الهامشية، وقد دار حول تعريفها خلاف كبير، وعرفها الدارسون تعريفات شتى؛ فقد عرفها إبراهيم أنيس بأنها: "تلك الظلال التي تختلف باختلاف الأفراد وتجاربهم وأمزجتهم وتركيب أجسامهم وما ورثوه عن آبائهم، وأجدادهم، وهي لدى فرد من البيئة الاجتماعية توحى بظلال من الدلالة قد لا تخطر في ذهن آخر من البيئة نفسها؛ لأن تجاربهما مع الكلمة مختلفة"⁽⁶⁾. وعرفها علي

زوين بأنها: "دلالة فردية مختلفة من شخص إلى آخر تبعا للمستوى الثقافي والتجربة والمزاج والعاطفة والعوامل الوراثية، وغالبا ما تختلف في الشخص نفسه باختلاف أحواله النفسية"⁽⁷⁾.

ويُعرف البحث الحالي "الدلالة الهامشية" بأنها: دلالة مغايرة للدلالة المحورية للكلمة ترتبط به ارتباطا ظاهرا أو خفيا، وتكتسب هامشيتها عن طريق التطور اللغوي والظلال الدلالية.

المبحث الأول: ارتباط مصطلح "محضة" بدلالته المحورية في كتب النحاة

أصل كلمة "محضة" مكوّن من حروف: الميم والحاء والضاد (م ح ض)، وهذه الحروف الثلاثة إذا وُجدت في أصل كلمة فإن معنى الكلمة يدور حول: الخُلوص، ومن ذلك "اللبن المُحَضُّ" أي الخَالِصُ الَّذِي لَمْ يَخَالِطْهُ غَيْرُهُ، ومن ذلك أيضًا "عربيّ محض"⁽⁸⁾. فدلالة الخُلوص إذن هي الدلالة المحورية لمصطلح "محضة"؛ فتكون "محضة" إذن بمعنى "خالصة"، وقد جاءت هذه الدلالة في كتب النحاة في أكثر من باب نحوي؛ وهي: باب الإضافة، وباب الصفة أو النعت، وباب النكرة والمعرفة.

ومن ثم نستطيع القول بأن هذا اللفظ قد ظل محافظا على دلالاته المحورية في كل استعمالاته وتصريفاته في كتب النحو؛ فالإضافة المحضة هي الإضافة الخالصة، والصفة المحضة هي الصفة الخالصة، والنكرة المحضة هي النكرة الخالصة، فتكون الدلالة الاصطلاحية هي نفسها الدلالة المحورية لهذا اللفظ "محضة".

وفيما يأتي أمثلة من هذه المواضع:

فمن أمثلة باب الإضافة في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، قوله: "وأشار بقوله (واخصص أولا) إلى آخره إلى أن الإضافة على قسمين: محضة وغير محضة؛ فالمحضة هي غير إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله، وغير المحضة هي إضافة الوصف المذكور -كما سنذكره بعد- وهذه لا تفيد الاسم الأول تخصيصا ولا تعريفا على ما سنبين، والمحضة ليست كذلك، وتفيد الاسم الأول تخصيصا إن كان المضاف إليه نكرة؛ نحو: هذا غلام امرأة، وتعريفا إن كان المضاف إليه معرفة؛ نحو: هذا غلام زيد..

وَذِي الإِضَافَةُ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ

هذا هو القسم الثاني من قسمي الإضافة وهو غير المحضة، وضبطها المصنف بما إذا كان المضاف وصفا يشبه (يفعل) أي الفعل المضارع، وهو كل اسم فاعل، أو مفعول بمعنى الحال، أو الاستقبال، أو صفة مشبهة، ولا تكون إلا بمعنى الحال؛ فمثال اسم الفاعل: هذا ضارب زيد الآن أو غدا، وهذا راجينا. ومثال اسم المفعول: هذا مضروب الأب، وهذا مروع القلب. ومثال الصفة المشبهة: هذا حسن الوجه، وقليل الحيل، وعظيم الأمل. فإن كان المضاف غير وصف، أو وصفا غير عامل، فالإضافة محضة؛ كالمصدر، نحو: عجبت من ضرب زيد. واسم الفاعل بمعنى الماضي؛ نحو: هذا ضارب زيد أمس. وأشار بقوله (فعن تنكيره لا يعذل) إلى أن هذا القسم من الإضافة: أعنى غير المحضة، لا يفيد تخصيصا ولا تعريفا، ولذلك تدخل (رب) عليه، وإن كان مضافا لمعرفة؛ نحو: رب راجينا. وتوصف به النكرة؛ نحو قوله تعالى: {هَدِيًّا بِأَلْغِ الْكُفَّةِ} ⁽⁹⁾. وإنما يفيد التخفيف، وفائدته ترجع إلى اللفظ، فلذلك سميت الإضافة فيه لفظية، وأما القسم الأول فيفيد تخصيصا أو تعريفا كما تقدم، فلذلك سميت الإضافة فيه معنوية، وسميت "محضة" أيضا لأنها خالصة من نية الانفصال بخلاف غير المحضة، فإنها على تقدير الانفصال، تقول: هذا ضارب زيد الآن. على تقدير: هذا ضارب زيدا. ومعناها متحد، وإنما أضيف طلبا للخفة.

وَوَصْلُ "أَل" بِذَا الْمِضَافِ مُغْتَفَرٌ
إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِي كَالْجَعْدِ
الشَّعْرُ

أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي كَزَيْدِ الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِي

لا يجوز دخول الألف واللام على المضاف الذي إضافته محضة، فلا تقول: هذا الغلام رجل؛ لأن الإضافة منافية للألف واللام، فلا يجمع بينهما.. وأما ما كانت إضافته غير محضة وهو المراد بقوله (بذا المضاف) أي: بهذا المضاف الذي تقدم الكلام فيه قبل هذا البيت، فكان القياس أيضا يقتضي ألا تدخل الألف واللام على المضاف لما تقدم من أنهما متعاقبان، ولكن لما كانت الإضافة فيه على نية الانفصال اغتفر ذلك، بشرط أن تدخل

الألف واللام على المضاف إليه؛ كالجعد الشعر، والضارب الرجل، أو على ما أضيف إليه المضاف إليه؛ كزيد الضارب رأس الجاني⁽¹⁰⁾.

وخلاصة هذا النص المنقول من "شرح ابن عقيل" أن الإضافة اللَّفْظِيَّةُ أو "غَيْرُ الْمُحَضَّةِ" نوعٌ من الإضافة لا يُفِيدُ تَعْرِيفاً ولا تَخْصِيصاً (ومما يدل على أَنَّ هذه الإضافة لا تُفِيدُ الْمُضَافَ تَعْرِيفاً: دخول "رَبِّ" عليه وَرُبَّ لا تَدْخُلُ إِلَّا على النكرات، وكذلك وصفُ النكرة بالتركيب الإضافي في قوله تعالى {هَدِيًّا بِالْعُكْبَةِ}⁽¹¹⁾، ووقوع التركيب الإضافي حالاً في نحو {ثَانِي عَطْفِهِ}⁽¹²⁾). وضابط الإضافة اللَّفْظِيَّةُ: أن يكونَ المُضَافُ صَفَةً تُشَبِّه المضافَ في كَوْنِها مُرَاداً بِها الحالُ أو الاستقبالُ، وهذه الصِّفة تكون واحدة من: اسم فاعل، واسم مفعول، والصفة المشبهة، ومن أمثلتها: مُكْرَمُنَا - مَكْرُومُ الْأَنْفِ - شَدِيدِ الْبَطْشِ. وتُسَمَّى هذه الإضافة "إضافةً لَفْظِيَّةً" لأنها أفادت أمراً لَفْظِيّاً وهو حَذْفُ التَّنوين والنون، وتُسَمَّى "إضافةً غَيْرَ مُحَضَّةٍ" لأنها في تَقْدِيرِ الْإِنْفِصَالِ.

ومن الأمثلة الأخرى لمصطلح "محضة" في باب الإضافة، قول أبي علي الفارسي في "المسائل البصريات": "ومن قال: ألا ليت أيام الصفاء جديد، جعله إضافةً غير محضة"⁽¹³⁾. وقول الأنباري في "أسرار العربية": "إن قال قائل: على كم ضرباً ينقسم خبر المبتدأ؟ قيل: على ضربين؛ مفرد، وجملة. فإن قيل: على كم ضرباً ينقسم المفرد؟ قيل على ضربين؛ أحدهما: أن يكون اسماً غير صفة، والآخر أن يكون صفة؛ أما الاسم غير الصفة؛ فنحو: زيد أخوك، وعمرو غلامك؛ فزيد مبتدأ، وأخوك خبره، وكذلك عمرو مبتدأ، وغلامك خبره، وليس في شيء من هذا النحو ضمير يرجع إلى المبتدأ عند البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن فيه ضميراً يرجع إلى المبتدأ؛ وبه قال علي بن عيسى الرمانى من البصريين؛ والأول هو الصحيح؛ لأن هذه أسماء محضة، والأسماء المحضة لا تتضمن الضمائر، وأما ما كان صفة؛ فنحو: زيد ضارب، وعمرو حسن، وما أشبه ذلك، ولا خلاف بين النحويين في أن هذا النحو يحتمل ضميراً يرجع إلى المبتدأ؛ لأنه يتنزل منزلة الفعل، ويتضمن معناه"⁽¹⁴⁾.

ويقول الأنباري في توضيح علل الإضافة غير المحضة: "فإن قيل: فلم كانت إضافة اسم الفاعل إذا أُريد به الحال أو الاستقبال، وإضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل،

وإضافة "أفعل" إلى ما هو بعض له، وإضافة الاسم إلى الصفة، غير محضة في هذه المواضع كلها؟ قيل: أمّا اسم الفاعل، فإنما كانت إضافته غير محضة؛ لأن الأصل في قولك: "مررت برجل ضارب زيد غداً" أي: "ضاربٍ زيداً" بتنوين ضارب، فلما كان التنوين - ههنا- مُقدِّراً، كانت الإضافة في تقدير الانفصال؛ ولهذا: أُجري صفةً للنكرة، وأمّا الصفة المشبهة باسم الفاعل فإنما كانت إضافتها غير محضة؛ لأن التقدير في قولك: "مررت برجل حسن الوجه: مررت برجل حسنٍ وجهه" فلما كان التنوين -أيضاً- ههنا مقدراً؛ كانت إضافته -أيضاً- غير محضة، وأمّا "أفعل" الذي يُضاف إلى ما هو بعض له، فإنما كانت إضافته غير محضة؛ لأن التقدير في قولك: "زيد أفضلُ القوم: زيد أفضلُ من القوم" فلما كانت "مِنْ" ههنا مقدِّرة؛ كانت إضافته غير محضة، وأمّا إضافة الاسم إلى الصفة، فإنما كانت غير محضة؛ لأن التقدير في قولك: "صلاة الأولى: صلاة الساعة الأولى" فلما كان الموصوف -ههنا- مُقدِّراً، كانت الإضافة غير محضة (وإذا كانت غير محضة) لم تفقد التعريف، بخلاف ما إذا كانت محضة؛ نحو: "غلام زيد" ومما لم يتعرّف بالإضافة؛ لأنّ إضافته غير محضة قولهم: "مررت برجلٍ مثلك وشبهك"، وما أشبه ذلك، وإنما لم يتعرّف بالإضافة؛ لأنها لا تخص شيئاً بعينه، فلهذا، وقعت صفةً للنكرة" (15).

وأما أمثلة باب الصفة فمنها قول ابن السراج في "الأصول في النحو": "ذكر الصفات التي ليست بصفات محضة: هذه الصفات التي ليست بصفات محضة في الوصف يجوز أن تبتدأ كما تبتدأ الأسماء" (16). وقوله بعدها: "واعلم: أنه لك أن تجمع الصفة وتفرق الموصوف إذا كانت الصفة محضة" (17). ومنها قول السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه: "والجروا لإجراء على الأول فيما كان صفة محضة أحسن من الابتداء والخبر" (18).

وفي باب النكرة والمعرفة يمكن الاستدلال بقول ابن الأنباري في "أسرار العربية": "فإن قيل: فلمَ جاز الإضمار فيهما قبل الذِّكر؟ قيل: إنما جاز الإضمار فيهما قبل الذِّكر؛ لأن المضمّر قبل الذكر يشبه النكرة؛ لأنه لا يعلم إلى أي شيء يعود حتى يفسر، ونعم وبئس لا يكون فاعلهما معرفة محضة، فلما ضارع المضمّر فاعلهما؛ جاز الإضمار فيهما" (19). وقول أبي علي الفارسي في "التعليقة على كتاب سيبويه": "لو كان قوله: (وأخيه) معرفة

محضة لكان (منطلقين) منصوباً⁽²⁰⁾.

ومنها أيضا قول ابن هشام في "مغني اللبيب": "يَقُولُ المعربون على سَبِيلِ التَّقْرِيبِ الجمل بعد النكرات صِفَات وَبَعْدُ المعارف أحوال وَشَرَحَ الْمَسْأَلَةَ مستوفاةً أَنْ يُقَالَ الجمل الخبرة الَّتِي لم يستلزمها مَا قَبْلَهَا إِنْ كَانَتْ مرتبطة بنكرة مَحْضَةٍ فَهِيَ صفة لَهَا أو بِمَعْرِفَةِ مَحْضَةٍ فَهِيَ حَال عَنْهَا أو بِغَيْرِ الْمَحْضَةِ مِنْهُمَا فَهِيَ مُحْتَمَلَةٌ لهما وكل ذَلِكَ بِشَرْطِ وجود الْمُفْتَضِي وَانْتِفَاءِ الْمَانِعِ... يَصِحُّ فِي اللَّامِ المقوية أَنْ يُقَالَ إِنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِالْعَامِلِ المقوى نَحْوُ {مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ} و {فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ} و {إِنْ كُنْتُمْ للرُّؤْيَا تعبرون} لِأَنَّ التَّحْقِيقَ أَنَّهَا لَيْسَتْ زَائِدَةٌ مَحْضَةٌ لِمَا تَخِيلُ فِي الْعَامِلِ مِنَ الضَّعْفِ الَّذِي نَزَلَهُ مَنْزِلَةُ الْقَاصِرِ وَلَا معدية مَحْضَةٌ لأَطْرَادِ صِحَّةِ إِسْقَاطِهَا فَلَهَا مَنْزِلَةٌ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ... حَكَمَهُمَا بَعْدَهُمَا حَكَمَ الْجَمْلِ فهما صِفَتَانِ فِي نَحْوِ رَأَيْتَ طَائِرًا فَوْقَ غُصْنٍ أو على غُصْنٍ لِأَنَّهُمَا بَعْدَ نَكْرَةٍ مَحْضَةٍ وَحَالَانِ فِي نَحْوِ رَأَيْتَ الْهَلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ أو فِي الْأُفُقِ لِأَنَّهُمَا بَعْدَ مَعْرِفَةِ مَحْضَةٍ وَمَحْتَمَلَانِ لهما فِي نَحْوِ يُعْجِبُنِي الزَّهْرُ فِي أَكْمَامِهِ وَالثَّمَرُ على أَغْصَانِهِ لِأَنَّ الْمُعْرِفَ الْجِنْسِي كَالنَّكْرَةِ وَفِي نَحْوِ هَذَا تَمَرَّيَانِ على أَغْصَانِهِ لِأَنَّ النُّكْرَةَ الموصوفة كالمعرفة⁽²¹⁾.

وهذا النص المذكور لابن هشام يتضمن أول تصريح يقيد القاعدة المشهورة "الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال". فقد قيد ابن هشام هذه القاعدة بقوله: إن الجملة الخبرية بعد النكرات المحضة صفات، وبعد المعارف المحضة أحوال، وبعد غير المحض منهما محتمل لهما. وخلاصته أنه يمكن أن يقال: "الجمل بعد النكرات صفات عند عدم وجود مانع يحوّل لفظ النكرة إلى المعرفة أو يغيّر المضمون والمعنى المراد"⁽²²⁾.

المبحث الثاني: مجيء كلمة "محضة" بمعناها اللغوي في كتب النحاة

كلمة "محضة" جاءت بدلالاتها اللغوية على الخلوّ في مواضع متنوعة في كتب النحاة، ومن الأمثلة على ذلك قول ابن الأنباري في كتابه "المذكر والمؤنث": "ويقال: جارية محض، بغير هاءٍ، وربما قالوا محضة بالهاء"⁽²³⁾. وكلمة "محضة" هنا معناها خالصة.

ومثلها إطلاق لفظ "محضة": في وصف الحركات (الكسرة والضمة والفتحة) ومن ذلك ما جاء عند ابن جني في "سر صناعة الإعراب": "أما الفتحة المشوبة بالكسرة فالفتحة التي قبل الإمالة نحو فتحة عين عابد وعارف، وذلك أن الإمالة إنما هي أن تنحو

بالفتحة نحو الكسرة، فتميل الألف التي بعدها نحو الياء لضرب من تجانس الصوت، فكما أن الحركة ليست فتحة محضة، فكذلك الألف التي بعدها ليست ألفا محضة، وهذا هو القياس، لأن الألف تابعة للفتحة، فكما أن الفتحة مشوبة، فكذلك الألف اللاحقة لها.. وأما الفتحة الممالاة نحو الضمة، فالتى تكون قبل ألف التفخيم، وذلك نحو الصلاة والزكاة، ودعا وغزا، وقام وصاغ، وكما أن الحركة أيضا هنا قبل الألف ليست فتحة محضة، بل هي مشوبة بشيء من الضمة، فكذلك الألف التي بعدها، ليست ألف محضة، لأنها تابعة لحركة هذه صفتها، فجرى عليها حكمها⁽²⁴⁾.

ومثلها إطلاق لفظ "محضة": في وصف الحروف، ومن ذلك ما جاء في "شرح شافية ابن الحاجب": "وهذا مال أختك، إذا قصدت تخفيفها متصلة كانت أو منفصلة قلبت المفتوحة المكسور ما قبلها كمائة ياءً مَحْضَةً، لتعذر حذفها، إذ لا تحذف إلا بعد نقل الحركة، ولا تنقل الحركة إلى متحرك، ويتعذر التسهيل أيضاً، إذ تصير بين الهمزة والألف، فلما استحال مجئ الألف بعد الكسرة لم يُجَوِّزوا مجئ شبه الألف أيضاً بعدها، وكذا تقلب المفتوحة المضموم ما قبلها واواً مَحْضَةً كَمَوْجَلٍ"⁽²⁵⁾. ومنها قول ابن عصفور "المتع الكبير في التصريف": "وإذا أُدغمت في الميم قُلِّبت إلى جنسه، ولم يبق لها أثر، ولست بمحتاج إلى غُنة النون؛ لأنَّ الميم فيها غُنة. فإذا قلبتها ميمًا محضة لم تُبطلِ الغُنة"⁽²⁶⁾.

ومنها قول أبي علي الفارسي في مواضع متفرقة من كتابه "التعليقة على كتاب سيبويه": "فأما لفظ التخفيف في (مِنْسَأة) فمخالف للفظ الإبدال، لأن الإبدال ألف محضة والتخفيف فيه بين الألف والهمزة، والفصل بينهما بَيِّنٌ جَدًّا"⁽²⁷⁾، "وإن كان أصلها الهمزة بمنزلة الواو المحضة، فعلى هذا يقول: (أوي)، وهو ضعيف"⁽²⁸⁾، "قال أبو علي: لتبدل تاء الافتعال دالاً مع الجيم إذا ضورع بها الزاي، كما تبدل دالاً مع الزاي المحضة في ازْدَانٍ، وَيَزْدُلُ ثَوْبَهُ لما كانتا من مخرج الزاي"⁽²⁹⁾.

وقد يطلقون كلمة "محضة" في وصف الألقاب، كما في قول السيوطي في "المزهر": "وقال كثيرٌ من الفقهاء: القياسُ يجري في اللغة وعُزِّي هذا إلى الشافعي -رضي الله عنه- ولم يدل عليه نصُّه إنما دلَّت عليه مسائلُه فُنصِّدِر المسألة بتصويرها فنقول: أما أسماء

الأعلام الجامدة والألقاب المحضة فلا يجري القياس فيها لأنه لا يُفيد وصفا للمُسَمَّى وإنما وُضِعَتْ لمجرد التعيين والتعريف ولو قَلَبَتْ فَسَمَّيَتْ زيدا بعمره وعكسه لصح إذ كلُّ اسمٍ منها لم يختص بمن سُمِّيَ به لمعنى حتى لا يجوز أن يُعَدَّلَ به إلى غيره⁽³⁰⁾.

وكثيرا ما تأتي كلمة "محضة" في وصف اللغة العربية؛ ومن هذه المواضع قول السيوطي في "المزهر": "وقد رُوي عن ابن عباس: أول من تكلم بالعربية المحضة إسماعيل"⁽³¹⁾.

ومن هذه النصوص السابقة يتضح أن كلمة "محضة" تأتي في بعض المواضع في كتب النحاة بمعناها اللغوي وهو وإن كان معنى يدل على الخلو غير أنه لا يستعمل كمصطلح في هذا المواضع، بخلاف المعنى الاصطلاحي للكلمة الذي يستعمل في مواضعه كاتفاق اصطلاحي بين النحاة.

ومن ثم يمكن القول بأن دلالة الخلو التي هي الدلالة المحورية لكلمة "محضة" جاءت في بعض المواضع كاصطلاح، وفي بعضها كمعنى لغوي، وكلاهما -أي الاصطلاحي واللغوي- كانا بمعنى الخلو.

الخاتمة:

توصل البحث إلى عدة نتائج؛ هي:

- أن دلالة الخلو هي الدلالة المحورية لمصطلح "محضة".
- أن الدلالة المحورية لمصطلح "محضة" وردت في باب الإضافة، وباب الصفة أو النعت، وباب النكرة والمعرفة.
- أن كلمة "محضة" جاءت بدلالاتها اللغوية في مواضع متنوعة في كتب النحاة؛ ومنها إطلاق لفظ "محضة" في وصف الحركات والحروف.
- أن الدلالة الاصطلاحية هي نفسها الدلالة المحورية لهذا اللفظ "محضة".
- ظل هذا اللفظ "محضة" محافظا على دلالته المحورية في كل استعمالاته وتصريفاته في كتب النحو.
- أن ابن هشام هو صاحب أول تصريح يقيد القاعدة المشهورة "الجمل بعد

النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال". وخلاصة تقييده أنه يمكن أن يقال: "الجميل بعد النكرات صفات عند عدم وجود مانع يحول لفظ النكرة إلى المعرفة أو يغيّر المضمون والمعنى المراد".

ويوصي البحث بتناول المصطلحات النحوية الأخرى في مواضعها ومظانها من كتب التراث اللغوي؛ لما لذلك من دور أساس في تأصيل المسائل اللغوية ومعالجتها.

الهوامش:

- (1) انظر: القوزي، عوض حمد، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى اواخر القرن الثالث الهجري، ط1، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، 1981.
- (2) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأفريقي المصري، لسان العرب، د.ط، بيروت، دار صادر، د.ت، مادة (ص ل ح).
- (3) انظر: ابن فارس، أبو الحسين أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، د.ط، بدون مدينة النشر، دار الفكر، 1979، مادة (دل). ولسان العرب، ابن منظور، مادة (دل).
- (4) عمر، أحمد مختار، علم الدلالة، ط5، القاهرة، عالم الكتب، 1998، ص 11-12.
- (5) انظر: رؤوف، رنا طه، الدلالة المركزية والدلالة الهامشية بين اللغويين والبلاغيين، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2002. و علي، محمد محمد يونس، المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، 2007، ص 177 وما بعدها.
- (6) أنيس، إبراهيم، دلالة الألفاظ، ط3، مكتبة الأنجلو المصرية، 1976، ص 107، 173.
- (7) زوين، علي، ظلال المعنى بين الدراسات التراثية وعلم اللغة الحديث، مجلة آفاق عربية، آيار، 1990، (مج15)، ص 73.
- (8) انظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة (م ح ض). ومعجم مقاييس اللغة، ابن فارس، مادة (م ح ض).
- (9) الآية 95 من سورة المائدة.
- (10) انظر: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، ط20، 1980، 47-44/3.
- (11) الآية 95 من سورة المائدة.
- (12) الآية 9 من سورة الحج.
- (13) أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، المسائل البصريات، تحقيق: محمد الشاطر، مطبعة المدني، 1985، مسألة 36، 356/1.

- (14) كمال الدين الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أسرار العربية، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1999، ص 75.
- (15) كمال الدين الأنباري، أسرار العربية، ص 207. وللمزيد من مواضع مصطلح "محضة" في باب الإضافة انظر: ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1988، (5/2 وما بعدها)، وأبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، الإيضاح العسدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط1، 1969، (ص267 وما بعدها)، السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، ط1، 2008، (1/336، 1/374)، (1/380)، الرمانى، أبو الحسن علي بن عيسى، شرح كتاب سيبويه من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال في القسم، تحقيق: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1998، (347-353)، الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله، علل النحو، تحقيق ودراسة: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1999، (ص185).
- (16) ابن السراج، الأصول في النحو، 27/2.
- (17) ابن السراج، الأصول في النحو، 33/2.
- (18) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 359/2.
- (19) كمال الدين الأنباري، أسرار العربية، ص 95.
- (20) أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض بن محمد القوزي، ط1، 1991، 253/1.
- (21) ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985، ص 560 وما بعدها.
- (22) عامر، ابتسام عبدالكريم رمضان، الجمل بعد النكرات في القرآن الكريم وإعرابها بين الصفة والحال، المجلة الليبية العالمية، كلية التربية بالمرج، جامعة بنغازي، ليبيا، ع6، مارس، 2016، ص 1 - 18.
- (23) ابن الأنباري، أبو بكر، المذكروالمؤنث، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، 587/1.
- (24) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000، 67/1.
- (25) الرضي، نجم الدين محمد بن الحسن الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1975، 45/3.
- (26) ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي، الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان، ط1، 1996، ص 442.
- (27) أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، 57/4.
- (28) أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، 11/5.
- (29) أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، 211/5.

(30) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، 49/1.

(31) السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، 26/1.

المراجع:

ابن الأنباري، أبو بكر، المذكر والمؤنث، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، د.ط، د.ت.
ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1988.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000.
ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحَضْرَمي الإشبيلي، الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان، ط1، 1996.

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، ط20، 1980.
ابن فارس، أبو الحسين أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، د.ط، بدون مدينة النشر، دار الفكر، 1979.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأفرقي المصري، لسان العرب، د.ط، بيروت، دار صادر، د.ت.
ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985.

أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط1، 1969.
أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض بن محمد القوزي، ط1، 1991.

أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، المسائل البصريات، تحقيق: محمد الشاطر، مطبعة المدني، 1985.
أنيس، إبراهيم، دلالة الألفاظ، ط3، مكتبة الأنجلو المصرية، 1976.

أنيس، تامر عبد الحميد محيي الدين، المصطلح النحوي وإشكالات العلاقة بين الدال والمدلول، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مصر، (ع 52)، أكتوبر، 2009، ص 287 – 312.

البيديري، هدى ناجي عبيد، تفسير المصطلح النحوي: دراسة في علة التسمية، مجلة الآداب، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق، العدد (ملحق)، حزيران، 2019، ص 43 – 72.

بومود، طارق، أثر العلاقات الدلالية في تشكّل المصطلح النحوي عند سيبويه، مجلة المعيار، المجلد 24، العدد 4، 2020، ص 603 – 620.

الجراح، عبد المهيدي هاشم حسين، المصطلح النحوي النصي في التراث النحوي العربي: رصد وبيان، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، (مج 42)، (ع 95)، الأردن، كانون الأول، 2018، ص 203 – 251.

- الرضي، نجم الدين محمد بن الحسن الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1975.
- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، شرح كتاب سيبويه من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال في القسم، تحقيق: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1998.
- رؤوف، رنا طه، الدلالة المركزية والدلالة الهامشية بين اللغويين والبلاغيين، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2002.
- زوين، علي، ظلال المعنى بين الدراسات التراثية وعلم اللغة الحديث، مجلة آفاق عربية، آيار، 1990.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، ط1، 2008.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998.
- عامر، ابتسام عبدالكريم رمضان، الجمل بعد النكرات في القرآن الكريم وإعرابها بين الصفة والحال، المجلة الليبية العلمية، كلية التربية بالمرج، جامعة بنغازي، ليبيا، ع6، مارس، 2016.
- عباس، أحمد خضير، والشمس، خالد حوير، المصطلح النحوي: دراسة في علة التسمية، مجلة آداب ذي قار، كلية الآداب، جامعة ذي قار، العراق، (ع15)، 2015، ص ص 246 – 269.
- عبدالكريم، صابر حامد، المصطلح النحوي: تعدد المدلول والمقابل، مجلة كلية اللغة العربية بأسسوط، جامعة الأزهر، مصر، (ع36)، (ج3)، 2017، ص ص 1539 – 1704.
- عبدالواحد، عبدالحميد النوري، قراءة في المصطلح النحوي العربي، مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، (ع10)، السعودية، أبريل، 2016، ص ص 240 – 264.
- علي، محمد محمد يونس، المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، 2007.
- عمر، أحمد مختار، علم الدلالة، ط5، القاهرة، عالم الكتب، 1998.
- القوزي، عوض حمد، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى اواخر القرن الثالث الهجري، ط1، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، 1981.
- كمال الدين الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أسرار العربية، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1999.
- الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله، علل النحو، تحقيق ودراسة: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1999.